مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية
الرقم الدولي:ISSN Linking: 1858-8743
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjesh/

دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين (دراسة ميدانية على المعلمين بمدارس محافظة المفرق، الأردن، 2021).

د. أحمد علي الزبون
الاردن/محافظة المفرق
وزارة التربية والتعليم
البريد الالكتروني: dr.ahmedali1982@yahoo.com

المعلومات:
تاريخ إرسال الورقة: 2021/4/26
تاريخ قبول الورقة: 2021/6/17
تاريخ نشر الورقة: 2021/8/4

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين، بمحافظة المفرق بالمملكة الأردنية الهاشمية وفيما إذا كان دور تلك المجالس يختلف تبعًا لمتغيرات: النوع ، أو المؤهل العلمي، أو سنوات الخبرة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، شارك في الدراسة (107) معلماً ومعلمة. ولغرض جمع البيانات أعدَّ الباحث استبانة مكونة من (28) فقرة تحققت لها دلالات مرضية من الصدق والثبات سمحا باستخدامها في الدراسة. أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين جاءت بدرجة مقبولة. كما أفادت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة على متوسطات الأداة كلها تعزى إلى المتغيرات (النوع، أو المؤهل العلمي، أو سنوات الخبرة). وتوصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات المماثلة للتحقق من دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة للتمكن من تعميم النتائج.

الكلمات المفتاحية: ***المجالس البرلمانية الطلابية، الطلبة ذوو الإعاقة، المعلمين.***

المقدمة:

تعد المجالس البرلمانية الطلابية من الموضوعات الحديثة في المدارس الأردنية، حيث جاءت فكرتها واحدة من أفكار قيادتنا الهاشمية التي ترى أنّ الشباب طاقة الأمة ومخزونها المتجدد وأنّهم نصف الحاضر وكل المستقبل، لذا لابد من بناء شخصيتهم الوطنية وصقلها لفهم الواقع واستشراف المستقبل، ليكونوا فرساناً للتغيير؛ لذا شرعت وزارة التربية والتعليم بتجربة المجالس البرلمانية الطلابية في المدارس الحكومية والخاصة عام 1994 وفق تعليمات وأسس رسمية تم تعميمها على المدارس كافة للعمل بها وتفعيلها، وفي عام 2007 قامت وزارة التربية والتعليم بتعديل تعليمات المجالس وإعداد أدلة إرشادية لعملها بالتعاون مع بعض الجهات الداعمة مثل منظمة اليونيسف، وتدريب الفرق والأطر العاملة المعنية بتفعيل ومتابعة عمل المجالس في مديريات التربية والتعليم في المملكة كافة (Jassar,2010 ؛ Bani Younes,2012). وفي عام 2010 قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد نظام للمتابعة والتقييم للتأكد من ضمان تفعيل هذه المجالس بالشكل الصحيح، ووضع النتائج أمام أصحاب القرار لتعزيز المسار وتصحيحه، كما عملت على تعميم قصص النجاح على المدارس كافة بهدف تعزيز الكفايات إلى أن أصبحت تضم المدارس الحكومية والخاصة في عام 2010؛ حيث تمت صياغة الدليل الإجرائي لتفعيل ومتابعة المجالس البرلمانية الطلابية لعام 2010 (Ministry of Education,2010). وقد تناولت العديد من الدراسات دور المجالس البرلمانية الطلابية بالبحث والاستقصاء إلا أنّها لم تتطرق إلى كيفية تعاملها مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة. وهو موضوع هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يُنظر إلى المجالس البرلمانية الطلابية بوصفها أحد أعمدة بنيان تشكيل الوعي الطلابي بمختلف القضايا التربوية ومنها القضايا المتصلة بالطلبة ذوي الإعاقة، ويتجلى هذا الدور في إبراز ومعالجة القضايا والمشكلات التي تواجه الطلبة بشكل عام، وتواجه الطلبة ذوي الإعاقة بشكل خاص، الذين هم جزء أساس من الطاقة البشرية في المجتمعات التربوية. وعلى الرغم من الدور الذي يمكن أن تقوم به المجالس البرلمانية الطلابية في التنبيه لقضايا الطلبة ذوي الإعاقة وتعزيز فكرة حقوق الإنسان لدى الطلبة، وتعليمهم العديد من المهارات من اجل تعزيز المشاركة السياسية والديمقراطية لديهم، وعلى الرغم من فقد تطرقت بعض الدراسات إلى دور تلك المجالس البرلمانية في تناول العديد من الموضوعات إلا أنّه يلاحظ ندرة الدراسات التي تتعرض لدور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على الممارسة والقيم الديمقراطية في المدارس ك دراسة كل من (Hubeidah,2019Royal British Institute,2009; Puaca,2005;). كما قامت دراسات أخرى بتقصي أهمية مشاركة الطلبة في البرلمان المدرسي مثل: دراسة (Wyse,2001; Feur,2009). في حين لم تتناول أي من تلك الدراسات دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة، وقد تكون هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالبحث من خلال استقصاء أراء المعلمين (على حد علم الباحث)، فالمعلمون وبحكم اختصاصهم وخبرتهم ووجودهم المستمر في الميدان يعدون الأقدر موضوعياً في الحكم على طبيعة ومصداقية دور المجالس

البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الاعاقة. وعلى وجه التحديد، حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1- ما دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين؟
2- هل يختلف دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة باختلاف النوع أو المؤهل العلمي، أو سنوات الخبرة للمعلم؟

أهمية الدراسة

إنّ الدور المأمول للمجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة يجب أن يتسم بالمهنية والعدالة في الفرص مقارنة مع غيرهم من الطلبة العاديين؛ لذا فإنّه يجب على تلك المجالس ربط قضايا الطلبة ذوي الإعاقة بكرامة الإنسان وحقوقه وضرورة تعزيز الصورة الإيجابية لهم من خلال التعامل معهم باحترام متبادل وتقبل آرائهم ومقترحاتهم، والحرص على مشاركتهم في الأنشطة وإعطائهم أدواراً قيادية؛ لذا كان لا بد للمجالس البرلمانية الطلابية أن تهتم بهذه الفئة، وتتابع قضاياهم وتتلمس احتياجاتهم وتبرز أدوارهم وتوضح بأنهم ليس عالة على المجتمع التربوي بل أنهم لبنة أساسية من لبنات هذا المجتمع. وبناء على ما تقدم فإنّ الدراسة الحالية سعت لاستقصاء دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من خلال تطوير استبيان لاستطلاع وجهات نظر المعلمين، الأمر الذي يعطيها ميزة عن سابقها من الدراسات التي لم يتناول أي منها هذا الموضوع بالبحث والاستقصاء؛ وبالتالي فإنّه يتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة عملياً في مساعدة أصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التي تعنى بتقديم الخدمات الخاصة للطلبة ذوي الإعاقة في التعرف إلى دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة بصفتهم جزء من التنوع المجتمعي؛ الأمر الذي يقودهم إلى التخطيط بكفاءة وتبني ممارسات ذات جودة فائقة تتمتع بالاستمرارية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة. أما على الصعيد البحثي، فمن المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في توفير أساس نظري لدراسات لاحقة تتناول دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة، إضافة إلى توفيرها أداة لاستقصاء دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا هذه الفئة تتمتع بدلالات مقبولة من الصدق والثبات، التي يمكن استخدامها من قبل الباحثين في البيئة العربية وربما تطويرها لتناسب سياقات جديدة.

أهداف الدراسة:

1- التعرف إلى دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين
2- التحقق من أثر النوع والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة للمعلم في دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الاعاقة

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على المعلمين العاملين في المدارس الحكومية والخاصة في وزارة التربية والتعليم الأردنية في محافظة المفرق.

الحدود الزمانية: العام الدراسي 2021/2020

الحدود المكانية: مدارس محافظة المفرق

مصطلحات الدراسة:

- **المجالس البرلمانية الطلابية:** تُعرَّف بأنّها أحد أوجه التنظيمات الطلابية التي تشرف عليها المدرسة وتسعى لتحقيق أهداف تربوية وسياسية واجتماعية وديمقراطية (Brennan، 2007).
- **الطلبة ذوي الاعاقة:** يُعرف قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم 31 لعام 2007 الأشخاص ذوي الإعاقة أنهم "كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين"The National Strategy for People with Disabilities، action plans for the second phase 2010-2015.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم المجالس البرلمانية الطلابية:

تعرف المجالس البرلمانية الطلابية بأنّها: تنظيمات مدرسية تمثل صورة مصغرة عن البرلمان الكبير، مسؤولة عن تعليم وتربية الديمقراطية، كما أنّها تعد كياناً للتعبير عن المصالح الاجتماعية داخل المدرسة Khilani)، (2003.

كما يعرفها أبو العلا (Abu Al-aola,2006) بأنّها: مجموعة من الطلبة تتفاعل فيما بينها للتعبير عن أفكارهم وآرائهم بصورة جماعية، ويجتمعون بهدف تنمية خبراتهم واتجاهاتهم الإيجابية.

في حين تعرفها بريتان (Brennan,2007) بأنّها أحد أشكال التنظيمات الطلابية التي يتم الإشراف عليها من قبل المدرسة، وتهدف إلى تحقيق أهداف تربوية وسياسية واجتماعية وديمقراطية.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة يرى الباحث أنّ المجالس البرلمانية الطلابية عبارة عن تنظيمات طلابية منتخبة من قبل طلبة المدرسة من الصف الخامس إلى الصف الثاني الثانوي في المدارس الحكومية والخاصة التي تسعى إلى تحقيق أهداف معدة مسبقاً ضمن إطار تربوي، ولها دور بالغ الأهمية في تشكيل الثقافة السياسية والاجتماعية لدى الطلبة، وممارسة أشكال الديمقراطية.

المجالس البرلمانية الطلابية

ترى (Murati,2014) أن من أبرز الأهداف الأساسية لوجود المجالس البرلمانية الطلابية: تنمية ثقافة الحوار وتشجيع التسامح والتضامن، وزيادة الوعي بالتوازن بين الحقوق والواجبات، المشاركة في الأنشطة المدرسية، والتعاون مع المعلمين ومجالس الآباء ومديري المدارس، وتعزيز العلاقات داخل المدرسة وتطوير الإجراءات الديمقراطية. ولكي تحقق المجالس البرلمانية الطلابية هذه الأهداف لا بد أن تقوم بما يلي: التعاون مع المدرسة والمعلمين والسلطات المدرسية الأخرى، التصويت على القضايا الرئيسة المتعلقة بالمنهج، تنظيم الأنشطة الخيرية والإنسانية بالمدرسة، تنظيم بعض الأنشطة التي تسهم في تحديث المدرسة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، تنظيم الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية. وتشير دراستي (Khilani,2003؛ Brennen,2007) إلى أنّ البرلمانات المدرسية تعمل على تشكيل ثقافة جديدة لدى الطلبة فهي تتيح لهم ممارسة التربية الديمقراطية من خلال المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وتعلم أسلوب الحوار، وفهم معنى الكرامة، إضافة

إلى دورها في تقديم الرعاية الصحية والنفسية للطلبة، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم. كما تقوم المجالس البرلمانية الطلابية بتشكيل اللجان التي توكل إليها العديد من المهام التي تعمل على تنفيذها وفقاً لخطة العمل التي يعدها المجلس مسبقاً، ومن هذه اللجان: لجنة الدعم الأكاديمي، اللجنة الصحية، لجنة المحافظة على مرافق المدرسة، لجنة المحافظة على قواعد السلوك، لجنة البيئة ومشاريع التشجير والتخضير، لجنة حقوق الطفل، لجنة الدراسات والأبحاث، لجنة العلاقات العامة والإعلام (Ministry of Education,2010). وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه المجالس البرلمانية الطلابية إلا أنّها تواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر سلباً فيها، ومن أهم هذه التحديات: أولاً: عدم ثقة أعضاء المجتمع المحلي في المجالس البرلمانية الطلابية في تنمية جيل قادر على إدراك أهمية العملية الانتخابية، وفهم حقوق المواطن الأساسية وحرياته العامة، وذلك بسبب ضعف قناعاتهم في البرلمانات السياسية، وأهميتها في تحسين حياة المواطنين. ثانياً: ضعف التغطية الاعلامية لأنشطة المجالس البرلمانية الطلابية، مما كان له بالغ الأثر في عدم وضوح الفكرة لذوي الطلبة وعدم تشجيعهم لأبنائهم على الاهتمام في المجالس البرلمانية الطلابية (Masalha,2008).

وبناء على ما تقدم، فإنّه يُعوّل على المجالس البرلمانية الطلابية الكثير فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالطلبة ذوي الإعاقة بوصفها أحد أعمدة بنيان تشكيل الوعي الطلابي بمختلف القضايا التربوية. ويتجلى دورها في إبراز ومعالجة القضايا والمشكلات التي تواجه الطلبة بشكل عام، وتواجه الطلبة ذوي الإعاقة بشكل خاص، الذين هم جزء أساس من الطاقة البشرية في المجتمعات التربوية كافة ؛ لذا كان لابد للمجالس البرلمانية الطلابية أن تهتم بهذه الفئة وتتابع قضاياهم وتتلمس احتياجاتهم وتبرز أدوارهم وتوضح أنّهم ليسوا عالة على المجتمع التربوي؛ بل أنّهم لبنة أساسية من لبنات هذا المجتمع. وفي هذا الإطار، يشير الأدب السابق (Verba,2015; Feur,2009) إلى أنّ السلطات التربوية يمكنها استخدام المجالس البرلمانية الطلابية لإيصال صوت الطلبة في مختلف القضايا، وتعميق الولاء الوطني، وتدريبهم على القيادة الاجتماعية والسياسية، واستخدامها في توعيتهم بقضاياهم المجتمعية والوطنية، وتعزيز دور القطاع التربوي في تشكيل السياسات الوطنية وذلك من خلال استناد المدرسة إلى العديد من الوسائل مثل المنهاج المدرسي، وأساليب التدريس، والانشطة المنهجية واللامنهجية في المدرسة؛ وبالتالي فإنّ دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة يجب أن يتسم بالمهنية والعدالة في الفرص مقارنة مع غيرهم من الطلبة العاديين؛ وذلك من خلال ربط قضاياهم بكرامة الإنسان وحقوقه وضرورة تعزيز الصورة الإيجابية لهم من خلال التعامل معهم من مبدأ الحقوق والواجبات وليس من باب العطف والشفقة، والاحترام المتبادل وتقبل آرائهم ومقترحاتهم والسعي لتنفيذها. ويضيف هالر وآخرون (Haller et al,2006) أنّ استخدام الكلمات واللغة الإيجابية التي تركز على الأشخاص أكثر من تركيزها على الإعاقة قد تساعد في تحسين الصورة العامة والصورة الذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بالدور المأمول من المجالس البرلمانية الطلابية القيام به في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة فإنّ هذه المجالس يمكنها أن تلعب دوراً مهماً؛ وذلك من خلال تعزيز دمجهم اجتماعياً من خلال مشاركتهم في اجتماعات المدرسة مع المجتمع المحلي، وإعطائهم أدواراً قيادية في الأنشطة المدرسية، ودراسة المعيقات التي يعانون منها وتقدم

مقترحات وحلول مناسبة لإدارة المدرسة. ومن خلال النظر للدراسات السابقة نلاحظ أنّها لم تتناول دور تلك المجالس في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة بوجهٍ خاص، ولكن المتوافر منها تناول واقع المجالس الطلابية، أو منها ما تناول حقوق مشاركة الأطفال في مجالس الطلبة، إضافة إلى دور تلك المجالس البرلمانية في تعزيز الديمقراطية وتنمية المواطنة.

الطلبة عن ذوي الإعاقة:

يعرف ذوي الإعاقة بأنّهم كل من يعانون من إصابات طويلة الأمد، عقلية أو جسمية أو حسية تعيق مشاركتهم بشكل فاعل في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، 2014).

فئات الإعاقة

الإعاقة العقلية، الإعاقة السمعية، الإعاقة البصرية، صعوبات التعلم، التوحد، الإعاقات الجسمية والصحية، اضطرابات الكلام واللغة، الاضطرابات السلوكية والانفعالية، الموهبة والتفوق.

أسباب الإعاقة

يمكن أن تقسم أسباب الإعاقة إلى ما يلي:

أولاً: أسباب ما قبل الولادة: وتشمل الأسباب الوراثية: وهي التي ترتبط بالعوامل الجينية التي تؤثر في الجنين أثناء عملية الإخصاب. الأسباب الخلقية: وهي التي تؤثر في الجنين أثناء فترة الحمل مثل إصابة الأم الحامل وتعاطيها العقاقير أو تعرضها للأشعة.

ثانياً: أسباب أثناء الولادة: هناك العديد من الأسباب أثناء الولادة التي قد تؤدي إلى حدوث الإعاقة مثل: نقص الأوكسجين، وأمراض المشيمة وعسر الولادة وغيرها.

ثالثاً: أسباب ما بعد الولادة: وهي الأسباب التي ترتبط بمراحل النمو ومن أهمها: سوء التغذية، العقاقير والكحول، التعرض للأشعة، الحوادث، والإصابة بالأمراض مثل الحصبة وغيرها (القمش،2007؛ سلامة،2008)

البرامج والخدمات المقدمة للطلبة ذوي الاعاقة

تتنوع البرامج المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة حسب طبيعة الحالة، ومن تلك الرامج على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

البرامج الوقائية: وتهدف هذه البرامج إلى منع حدوث الإعاقة ومعالجة الأسباب المحتملة لها، حيث إنّ فاعلية هذه البرامج تزداد كلما بدئت مبكراً.

البرامج العلاجية: تسعى هذه البرامج إلى التغلب على جانب الضعف والعجز لدى الطلبة ذوي الإعاقة الذي يحد من عملية تعلمهم بشكل طبيعي.

برامج التأهيل المهني: تتضمن هذه البرامج إعداد الطلبة ذوي الإعاقة لتنمية قدراتهم ومهاراتهم لتمكينهم من القيام بالعمل المطلوب.

البرامج التعويضية: تعمل هذه البرامج على تعويض الطلبة ذوي الإعاقة ممن لديهم عجز في جانب ما من خلال مساعدتهم في تعلم مهارات بديلة (القمش والسعايدة،2008؛ العزالي،2009)

المجالس البرلمانية الطلابية وقضايا الطلبة ذوي الاعاقة

فيما يتعلق بالطلبة ذوي الإعاقة فإنّ وزارات التربية والتعليم في الدول العربية لم تكن تهتم بتعليم هذه الفئة حتى وقت قريب، حيث يتم تقديم الخدمات لهم في مدارس نهارية خاصة أو مؤسسات داخلية، كما أنّ معظم حالات الإعاقة الموجودة في مدارسنا هي من النوع البسيط التي يصعب الكشف عنها قبل دخول الطفل المدرسة، أما الاعاقات الشديدة فهي تشكل نسبة قليلة جداً، وأنّ مصيرهم لا يتعدى الرسوب أو الإكمال في بعض المواد أو الترفيع التلقائي أو التسرب من المدرسة وذلك بسبب غياب ادوات الكشف والقياس المناسبة وجودة الخدمات في المدارس، فالطلبة ذوي الإعاقة بحاجة إلى خدمات تربوية خاصة وخدمات داعمة لانهم يعانون من حالة عجز تفرض عليهم قيوداً شديدة (Khatib,2012) اما محلياً فيشير الادب السابق(Fodoul ;Hilat,2013، 2009) إلى أنّ اهتمام الأردن بالإعاقة بدء منذ عدة عقود وقد تمثل ذلك بانتشار مراكز التربية الخاصة إلا أنّها كانت ذات طابع رعائي وطبي، حيث انعكس ذلك من خلال قانون رعاية الاشخاص المعوقين رقم 12 لسنة 1993، كما أنّ لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بالغ الأثر في توجيه السياسة الأردنية لوضع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الاشخاص المعوقين عام 2007 التي انبثق عنها قانون حقوق المعوقين رقم 31 لسنة 2007 بمضامين حقوقية تتماشى مع الاتفاقية الدولية التي صادق عليها الأردن الذي كان من أبرز مخرجاته إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين والتأكيد على أنّ الإعاقة مسؤولية المجتمع وليس الفرد.

الدراسات السابقة:

أجرى ويز (Wyse، 2001) دراسة عن حقوق مشاركة الطلبة في مجالس الطلبة في التعبير عن آرائهم، اشتملت العينة على (56) طالباً وطالبة من أعضاء مجلس الطلبة؛ حيث كان محور الدراسة الرئيس هو حق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل التي تمسه؛ وذلك وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، تم جمع البيانات والملاحظات عن طريق المقابلات الفردية بواقع ثلاث مقابلات لكل طالب على مدار ستة أيام بحضور المعلمين المشرفين على المجالس، أشارت النتائج إلى أنّ فرص الأطفال للتعبير عن الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمسهم كانت محدودة للغاية؛ وذلك بسبب عدم وجود إجراءات فاعلة تتيح ذلك، كما أشارت النتائج إلى وجود ضعف في عملية التواصل والاتصال؛ حيث لم يكن لطلاب المدارس الابتدائية وسائل رسمية للتعبير عن وجهات نظرهم بالرغم من أنّ أغلبية الأطفال كانت لديهم القدرة على التفكير بجدية في القضايا المعقدة.

كما أجرى ربابعة (Rababaa)، (2002 دراسة هدفت إلى الكشف عن واقع المجالس البرلمانية الطلابية من وجهة نظر الطلبة وعدد من مديري ومديرات المدارس في محافظة عجلون. تم استخدام المنهج الوصفي القائم على التحليل في الكشف عن النتائج، تكونت العينة من (301) طالباً وطالبة، و(43) معلماً مستشاراً، و(43) مديراً ومديرة في مدارس محافظة عجلون للعام الدراسي 2001، اظهرت النتائج تدني مستوى فاعلية مجالس الطلبة من وجهة نظر المعلمين والطلبة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة حول فاعلية المجالس تعزى لمتغير الجنس، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة في فاعلية المجلس تعزى إلى متغير الخبرة لصالح الطالبات.

وهدفت دراسة بوكا (Puaca,2005) إلى معرفة دور البرلمان في تعزيز الديمقراطية لدى الطلبة في ألمانيا، حيث تكونت العينة من (23) طالباً، تم استخدام منهجية متابعة دور البرلمان المدرسي الذي تم إنشاؤه في مدينة برلين، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ البرلمان المدرسي قد عزز روح المسؤولية لدى الطلبة، إضافة إلى أنّ ممارستهم لآليات الديمقراطية ووسائل التعبير الحر المختلفة هي الطريق الأفضل لإعدادهم لأخذ أدوارهم المستقبلية بوصفهم مواطنين فاعلين.

وأجرى أبو العلا (Abu Al-aola,2006) دراسة هدفت إلى التحقق من مدى مساهمات طريقة خدمة الجماعة في تنمية مهارة الحوار لدى طلبة المجالس البرلمانية، حيث تم أجراء الدراسة على أعضاء البرلمان المدرسي في إحدى المدارس الإعدادية في إدارة (أخيم) التعليمية في محافظة سوهاج في جمهورية مصر العربية، البالغ عددهم (17) عضواً، تم استخدام المنهج التجريبي، أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لصالح المجموعة التجريبية في جميع الأبعاد (مهارة الحوار، والتعبير عن الرأي، والإصغاء، احترام آراء الآخرين).

كما أجرى أوهاري وجاي (O'Hare & Gay، 2006) دراسة سعت إلى الكشف عن دور المجالس البرلمانية الطلابية في المملكة المتحدة في تنمية المواطنة، وتدريب طلبة المرحلة الأساسية على ممارسة حقوقهم السياسية، اشتملت عينة الدراسة على (11) مسؤولاً تربوياً عملوا في تنظيم البرلمانات المدرسية منذ عام (2002)، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء مقابلات فردية معمقة مع أفراد الدراسة، أظهرت النتائج أنّ البرلمانات المدرسية مكنت الطلبة من المشاركة في اتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية الاجتماعية، وصقل مهاراتهم في التعبير عن أنفسهم بحرية، وفي ممارسة حقوقهم الاجتماعية والسياسية ضمن القانون.

وهدفت دراسة فيير (Feur,2009) إلى الكشف عن أهمية المشاركة في المجالس البرلمانية الطلابية في ولاية كاليفورنيا الأمريكية في مبادرات الإصلاح التربوي في الولاية، تكونت عينة الدراسة من (43) مشاركاً من طلبة المرحلة الثانوية، تم استخدام منهجية المتابعة؛ حيث تمت ملاحظة الدور الذي تلعبه البرلمانات الطلابية في عمليات الإصلاح المدرسي المختلفة، أظهرت نتائج الدراسة أنّ البرلمانات المدرسية وسيلة فاعلة لإيصال صوت الطلاب وآرائهم إلى السلطات التربوية المختلفة في الولاية، إضافة إلى أنّ ممارسة هذه الخبرة من قبل الطلبة تعزز لديهم المفاهيم السياسية، وتعمل على صقل معارفهم وتبصرهم بحقوقهم ومصالحهم السياسية.

وفي دراسة أجراها المعهد الملكي البريطاني (Royal British Institute، 2009) هدفت إلى معرفة أثر مشاركة الطلبة في مجموعة من الخبرات الديمقراطية باستخدام المجالس البرلمانية الطلابية، اشتملت عينة الدراسة على (96) طالباً، تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة المدارس المتوسطة والثانوية في منطقة لندن، تم استخدام المقابلة المفتوحة والملاحظة في عمليات جمع البيانات، أظهرت نتائج الدراسة أنّ مشاركة الطلبة في البرلمانات المدرسية قد عززت من الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية والمدنية لديهم، وأنّ هناك تغيراً في اتجاهاتهم المختلفة في القضايا الاجتماعية والسياسية المختلفة التي تم نقاشها في هذه البرلمانات.

كما قام جيلجام وآخرون (Gilljam et al,2010)، بدراسة هدفت إلى التعرف على شكل القرارات المتخذة في البيئة المدرسية، وتأثيرها في شرعية القرارات المتخذة من قبل المجالس البرلمانية الطلابية، تكونت العينة من (316) طالباً من الطلبة المشاركين في مجموعة البرلمانات المدرسية المنتخبة في عدد من المدارس الثانوية في مدينة بوسطن، تم استخدام استبانة في عملية جمع البيانات، حيث أشارت النتائج إلى وجود اثر للقرارات المتخذة من قبل طلبة البرلمانات المدرسية على القرارات المدرسية، وأنّ مشاركة الطلبة في عمليات اتخاذ القرار المختلفة من خلال البرلمانات المدرسية تؤثر في اتجاهاتهم نحو ديمقراطية القرارات المتخذة داخل البيئة المدرسية.

أما بني يونس (Bani Younes,2012) فقد أجرت دراسة لتقييم المجالس البرلمانية الطلابية وبيان أثره في اكتساب الطلبة المهارات السياسية واتجاهاتهم نحو المواطنة الفاعلة، تكونت عينة الدراسة الأولى من (123) مديراً ومديرة و (121) معلماً مستشاراً، في حين تكونت العينة الثانية من (1400) طالب وطالبة، من مجتمع الدراسة البالغ (2568) طالباً وطالبة، في المدارس الحكومية لمديريات التربية والتعليم لمحافظة اربد للعام الدراسي 2011-2012 . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي القائم على تحليل البيانات للوصول إلى النتائج، حيث أظهرت النتائج أنّ تقييم البرلمانات الطلابية في ضوء أهدافها كان إيجابياً، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الطلبة أعضاء البرلمان على مقياس الاتجاهات نحو المواطنة الفاعلة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لصالح طلبة البرلمان على اختيار المهارات السياسية.

وأخيراً أجرت الهبيدة (Hubeidah,2019) دراسة هدفت إلى التعرف إلى واقع ودور المجالس البرلمانية الطلابية في التربية الديمقراطية في المدارس الثانوية الخاصة في لواء الجامعة. اعتمدت الدراسة المنهج النوعي والوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلة والاستبانة لجمع البيانات، اشتملت عينة الدراسة على (24) معلماً ومعلمة، و(341) طالباً وطالبة. أشارت نتائج مقابلة المعلمين إلى أنّ واقع البرلمان المدرسي جيد، وأنّه يهيئ الطلبة للحياة البرلمانية الديمقراطية، ويعزز بعض الجوانب الشخصية لديهم. كما أشارت نتائج الاستبانة أنّ دور البرلمان المدرسي في التربية الديمقراطية كان متوسطاً، إضافة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في التربية الديمقراطية لدى الطلبة تعزى إلى متغير الجنس

مناقشة الدراسات السابقة:

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أنّ بعضها ركز على الممارسة والقيم الديمقراطية في المدارس مثل: دراسة (Puaca,2005)، (Royal British Institute) ، 2009. في حين ركزت دراسات أخرى على تنمية مهارات الحوار من خلال البرلمان المدرسي مثل دراسة (Abu Al-aola,2006). وأيضاً هناك دراسات ركزت على تعليم وتنمية المواطنة لدى الطلبة مثل دراسة O'Hare &Gay، (2006)، (Bani Younes,2012). كما قامت دراسات أخرى بتقصي أهمية مشاركة الطلبة في البرلمان المدرسي مثل دراسة Wyse، (2001)، (Feur، 2009)، Royal British Institute، (2009). في حين لم يجد الباحث اي دراسة بحثت دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا

الطلبة ذوي الإعاقة؛ الأمر الذي أثار اهتمام الباحث للكشف عن دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين، وما إذا كان يختلف تبعًا لاختلاف الجنس (ذكر، أنثى)، أو المؤهل العلمي (دبلوم عالي فأدنى، ماجستير فأعلى)، أو سنوات الخبرة (أقل من 10 سنوات، 10سنوات فأكثر)؛ ليتسنى تقديم توصيات محددة تساعد صانعي القرارات وراسمي السياسات من اتخاذ القرارات المناسبة التي تلبي احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة.

تتمثل القيمة المضافة في الدراسة الحالية بالموضوع الذي تناولته، حيث إنّها سعت إلى الكشف عن دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة؛ وذلك من خلال استطلاع وجهة نظر المعلمين من خلال استبيان تم تطويره لتحقيق هدف الدراسة، وهو ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث إنّها لم يتناول أي منها قضايا الطلبة ذوي الإعاقة، وبالتالي يمكن القول أنَّ الدراسة الحالية من أولى الدراسات المحلية والعربية إن لم تكن العالمية التي سعت إلى التحقق من دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة.

وعليه، تحاول الدراسة الحالية استقصاء آراء المعلمين حول دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الاعاقة؛ ومدى مساهمتها في توعية الطلبة والهيئات التدريسية والادارية وأصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم إضافة إلى أفراد المجتمع ومؤسساته بأصحاب هذه الفئة، سعياً نحو تغيير الاتجاهات السلبية تجاههم، وبيان حقوقهم مثل غيرهم من أفراد المجتمع، والتأكيد على دور تلك المجالس البرلمانية في تناول قضايا الطلبة ذوي الإعاقة بالشكل العادل الذي يعكس مقدار وجودهم ضمن التوازن الطبيعي في تناول قضايا مختلف فئات المجتمع.

الإجراءات الميدانية للدراسة :

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات العاملين في المدارس الحكومية والخاصة في محافظة المفرق.

مجتمع الدراسة

الجدول (1) وصف مجتمع الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
النوع/ لأفراد المجتمع	ذكور	1356	39.5
	أنثى	2075	60.5
	المجموع	3431	%100
المدارس	ذكور	70	42.4
	اناث	95	57.6
	المجموع	165	%100

يتضح من الجدول (1) ما يلي:

بلغ عدد الذكور في مجتمع الدراسة (1356) وبنسبة مئوية (39.5%)، بينما بلغ عدد الإناث (2075) وبنسبة مئوية (60.5%). وبلغ عدد مدارس الذكور في مجتمع الدراسة (70) مدرسة وبنسبة مئوية (42.4%)، بينما بلغ عدد مدارس الإناث (165) مدرسة وبنسبة مئوية (57.6%).

عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة باشتراك (107) معلماً ومعلمة بنسبة بلغت 3% تقريباً من مجتمع الدراسة. اختيروا بطريقة عرضية، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

الجدول (1) وصف عينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية لأفراد الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
النوع/Gender	ذكر	50	46.7
	أنثى	57	53.3
	المجموع	107	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم عال فأدنى	67	62.6
	ماجستير فأعلى	40	37.4
	المجموع	107	100.0
سنوات الخبرة	10 سنوات فأقل	37	34.6
	أكثر من 10 سنوات	70	65.4
	المجموع	107	100.0

يتضح من الجدول (1) ما يلي:

بلغ عدد الذكور في عينة الدراسة (50) وبنسبة مئوية (46.7%)، بينما بلغ عدد الإناث (57) وبنسبة مئوية (53.3%). وبلغ عدد أفراد العينة الذين يحملون المؤهل العلمي (دبلوم عال فأعلى) (67) بنسبة مئوية (62.6%)، بينما بلغ عدد الذين يحملون المؤهل العلمي (ماجستير فأعلى) (40) بنسبة مئوية (37.4%).

بلغ عدد أفراد العينة الذين يمتلكون سنوات الخبرة (أكثر من10 سنوات) (70) بنسبة مئوية (65.4%)، بينما بلغ الذين يمتلكون سنوات الخبرة (10سنوات فأقل) (37) بنسبة مئوية (34.6%).

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة طور الباحث استبانة تكونت من (28) فقرة تبعًا لتدريج خماسي هو: "قليلة جدا"، وتُعطى الدرجة (1)، "قليلة"، وتعطى الدرجة (2)، "متوسطة"، وتُعطى الدرجة (3)، "كبيرة"، وتُعطى الدرجة (4)، "كبيرة جدا"، وتعطى الدرجة (5). وقد تمثلت محاور اداة الدراسة في المجالات الآتية: المجال الأكاديمي، المجال الاجتماعي، المجال الصحي، والمجال الثقافي)

صدق الأداة وثباتها

تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين المختصين في الجامعات الأردنية التالية (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة الهاشمية، جامعة آل البيت، وجامعة الزرقاء الخاصة)، إضافة إلى عدد من المحكمين المختصين في وزارة التربية والتعليم؛ حيث طلب إليهم إبداء آرائهم في وضوح الفقرات، ومدى انتمائها وتمثيلها لمكونات الأداة، وقد أفاد المحكمون بشمولية الفقرات وتغطيتها لمكونات الأداة، واقترح عدد منهم تغيير العينة إلى المعلمين

بدلاً من مديري المدارس؛ حيث كانت العينة الأولى موجهة إلى مديري المدارس، معللين ذلك بأنّ المعلمين على اتصال واطلاع مباشر بالميدان أكثر من المديرين. واقترح عدد منهم حذف، ودمج بعض الفقرات مثل: يساعد مجلس البرلمان الطلابي الطلبة ذوي الإعاقة في حل الواجبات المدرسية، ويساعدهم في عملية الشراء من المقصف المدرسي. إضافة إلى بعض التعديلات من حيث الصياغة اللغوية.

وللتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا على عينة الدراسة، وذلك لمعرفة معامل ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ولمعرفة تلك القيمة جدول (2) يوضح ذلك:

جدول (2): قيمة معامل الثبات (كرنباخ ألفا) لأداة الدراسة

المقياس	قيمة كرونباخ ألفا
الأداة كاملة	**0.984**

يتبين لنا من جدول (2) أنّ قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة المستخدمة في إجراء الدراسة بلغت (0.984) وهي قيمة مرتفعة وكافية لأغراض الدراسة.

ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الأداة؛ تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي والمبين في الجدول (3)

الجدول (3): المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة.

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
من 1.00 – أقل من 2.00	**منخفضة**
من 2.00 – اقل من 3.00	**متوسطة**
من 3.00 – 4.00	**مرتفعة**

حيث تم حساب طول الفئة من خلال قسمة $\frac{\text{قيمةأكبر}-\text{قيمةأصغر}}{\text{الفئاتعدد}} = \frac{1-4}{3} = 1.00$

إجراءات الدراسة: – مراجعة الأدب النظري والاطلاع على الدراسات التي أجريت في نفس موضوع الدراسة.

- إعداد الأداة وعرضها على عدد من المحكمين المختصين والتحقق من دلالات الصدق والثبات.
- اختيار عينة الدراسة حيث اشتملت على (107) معلماً ومعلمة
- توزيع أداة الدراسة على العينة، وإيضاح هدف الدراسة، والإجابة عن جميع أسئلة المشاركين.
- إدخال البيانات إلى الحاسوب، واستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لتحليل النتائج.

منهجية الدراسة والمعالجة الإحصائية: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية وقد تضمنت المتغيرات الآتية: أولاً: المتغيرات المستقلة (التصنيفية):

- النوع: وله فئتان (ذكر، أنثى).
- المؤهل العلمي: وله فئتان (دبلوم عال فأدنى، ماجستير فأعلى)
- سنوات الخبرة: ولها ثلاث فئات (10 سنوات فأقل، أكثر من 10 سنوات).

ثانياً: المتغير التابع: دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الاعاقة

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات الأداة والمجموع كله، كما تم استخدام اختبار (Independent sample T-test) للعينات المستقلة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات الأداة والمجموع كله، جدول (4) يوضح ذلك:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مقياس الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	يساعدهم المجلس في عبور الشارع إذا لزم الامر	3.449	1.268	متوسطة
4	يساعدهم المجلس في استخدام مرافق المدرسة	3.308	1.153	متوسطة
1	يتعامل مجلس البرلمان الطلابي مع الطلبة ذوي الإعاقة باحترام متبادل ويتقبل آراءهم ومقترحاتهم ويسعى لتنفيذها	3.215	1.125	متوسطة
2	يتعامل المجلس معهم حسب الحقوق والواجبات وليس من باب العطف والشفقة	3.047	1.076	متوسطة
3	يحرص المجلس على مشاركتهم في الأنشطة التي يقومون بها.	3.009	1.170	متوسطة
6	يدرس المجلس المعيقات التي يعانون منها ويقدم مقترحات وحلول لإدارة المدرسة	2.916	1.150	متوسطة
9	يجيب المجلس على جميع الأسئلة والاستفسارات التي تشغل بالهم	2.907	1.170	متوسطة
15	يساهم المجلس في الحد من مظاهر العنف التي يتعرضون لها	2.888	1.369	متوسطة
11	يعمل المجلس على تحديد المهارات والقدرات التي يتميزون بها، وإرشاد ذوي المهارات والقدرات المتدنية إلى الطرق التي تساعدهم في تطوير وتنمية مهاراتهم	2.850	1.164	متوسطة
25	يتواصل المجلس مع أولياء أمورهم لاطلاعهم على أحوالهم أولاً بأول	2.822	1.287	متوسطة
10	يشجعهم المجلس على المشاركة في المجالس البرلمانية الطلابية من خلال الترشح والانتخاب	2.813	1.282	متوسطة
20	يعمل المجلس على توفير مستلزمات الامن والسلامة العامة الخاصة بهم	2.794	1.294	متوسطة
24	يعزز المجلس دمجهم اجتماعيا من خلال مشاركتهم في اجتماعات المدرسة مع المجتمع المحلي	2.776	1.276	متوسطة
22	يشركهم المجلس في اللجان المدرسية المختلفة (الدينية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية)	2.766	1.285	متوسطة
8	يساعد المجلس الذين لا يجيدون البحث عن المعلومات منهم من خلال استخدام التكنولوجيا	2.748	1.245	متوسطة
23	يشركهم المجلس في الرحلات العلمية والترفيهية	2.701	1.305	متوسطة
26	يشجعهم المجلس على تقبل النقد الموضوعي لآرائهم من قبل الآخرين	2.682	1.194	متوسطة
17	يحرص المجلس على تكريمهم في نهاية العام الدراسي	2.654	1.388	متوسطة
28	يوضح المجلس لهم أهمية ومجالات التعليم المهني ويشجعهم على الالتحاق به	2.654	1.206	متوسطة
12	يُعد المجلس منشورات توعوية للتعريف بالطلبة ذوي الإعاقة وبأهم حقوقهم	2.645	1.215	متوسطة
21	يشجعهم المجلس على المشاركة في الاحتفالات والمنافسات الرياضية على مستوى المدرسة والمديرية	2.645	1.348	متوسطة
27	يهتم المجلس بإعطائهم أدوار قيادية في الأنشطة المدرسية	2.607	1.250	متوسطة
18	يحثهم المجلس على المشاركة الفعالة في مجلة الحائط وموقع المدرسة على الإنترنت	2.551	1.207	متوسطة
16	ينظم المجلس جلسات دورية للجلوس معهم للتعرف على الصعوبات التي تواجههم والاستماع إلى مقترحاتهم	2.514	1.160	متوسطة
13	يستضيف المجلس احد المختصين لتقديم محاضرات توعوية حول قضايا الطلبة ذوي الإعاقة	2.505	1.247	متوسطة
7	يتواصل المجلس معهم خارج الحصص الدراسية، وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	2.458	1.168	متوسطة
19	يهتم المجلس بتوفير الالعاب التعليمية الخاصة التي تناسب احتياجاتهم	2.430	1.198	متوسطة
14	يخصص المجلس بعض فقرات الاذاعة المدرسية للتعريف بالطلبة ذوي الإعاقة و أبرز حقوقهم	2.421	1.252	متوسطة
	المقياس كاملاً	2.778	1.030	متوسطة

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أنّ المتوسطات الحسابية لفقرات دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين تراوحت بين (2.421– 3.449) بدرجات موافقة متوسطة ، حيث كان أعلاها للفقرة رقم (5) التي تنص على " يساعدهم المجلس في عبور الشارع اذا لزم الامر "، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.308) للفقرة رقم (4) التي تنص على " يساعدهم المجلس في استخدام مرافق المدرسة "، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.215) للفقرة رقم (1) التي تنص على " يتعامل مجلس البرلمان الطلابي مع الطلبة ذوي الإعاقة باحترام متبادل ويتقبل آراءهم ومقترحاتهم ويسعى لتنفيذها" ، وكان أدناها للفقرة رقم (14) التي تنص على أن " يخصص المجلس بعض فقرات الإذاعة المدرسية للتعريف بالطلبة ذوي الإعاقة وما أبرز حقوقهم"، وبلغ المتوسط الحسابي للمقياس كاملاً (2.778) وبدرجة موافقة متوسطة.

تشير هذه النتيجة إلى أنّ دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين للمجموع كله جاءت بدرجة تقييم متوسطة، وأنّ هناك توافقاً كبيراً بين وجهات نظر المعلمين، وربما تعزى هذه النتيجة إلى قلة معرفة أعضاء المجالس البرلمانية الطلابية بالأمور الإدارية والفنية التي تتعلق بالمدرسة مما ينعكس على قدرتهم في التدخل المباشر واتخاذ القرار المناسب والخوض في قضايا قد تبدو أكبر من مستوى المجلس. وقد تعزى إلى ضعف اهتمام المؤسسات التربوية في المجالس البرلمانية الطلابية واقتصار دورها على مرحلة الترشح والاقتراع واختيار الرئيس والأعضاء وعدم المتابعة وتعزيز الأنشطة أو المبادرات التي من الممكن أن يقترحها المجلس. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hubeidah,2019wyse، ;2001) التي أفادت بمحدودية فاعلية دور المجالس البرلمانية الطلابية. في حين أنّها تختلف مع نتائج العديد من الدراسات (Masalha,2008; Feure,2009; Royal British Institute,2009، Gilljam، et al,2010; Bani Younes,2012). التي اظهرت نتائجها فاعلية دور المجالس البرلمانية الطلابية ودعمها وتعزيزها لقضايا الطلبة.

السؤال الثاني: هل يختلف دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة باختلاف الجنس، أو المؤهل العلمي، أو سنوات الخبرة؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (Independent sample T–test) للعينات المستقلة لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات أفراد العينة على مقياس دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، جدول (5) يوضح ذلك:

جدول(5): نتائج تطبيق اختبار(Independent sample –t–test)على الأداة كلها بالنسبة لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)

المتغير	النوع	المتوسط الحسابي	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
النوع	ذكر	2.811	309	105	758
	أنثى	2.749			
المؤهل العلمي	دبلوم عال فأدنى	2.899	1.591	105	115
	ماجستير فأعلى	2.574			
سنوات الخبرة	10 سنوات فأقل	2.553	-1.653	105	101
	أكثر من 10 سنوات	2.896			

يتبين لنا من الجدول السابق أنّ قيم (T) للأداة كلها تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة) بلغت (0.309، 1.591، -1.653) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق في تقديرات أفراد العينة على متوسطات لكل الأداة وفقاً لمتغيرات الدراسة (النوع، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

وقد تعزى هذه النتيجة إلى تقارب وجهات النظر لجميع فئات متغيرات النوع (ذكور، إناث)، والمؤهل العلمي (دبلوم عال فأدنى، ماجستير فأعلى)، وسنوات الخبرة (10 سنوات فأقل، أكثر من 10 سنوات) في كل فقرات الأداة من حيث الرؤية الفكرية التي ينطلق منها المعلمون في سعيهم إلى الارتقاء بالطلبة ذوي الإعاقة إلى أفضل مستوى ورفضهم أشكال التهميش كافة وانتقاص حقوقهم لكونه جزءاً أساساً من مكونات المجتمع التربوي. كما يمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى كون المعلمين عنصراً محايداً؛ وبالتالي كانت هناك درجة مرتفعة من حيث الموضوعية والواقعية وعدم التحيز في تقييم دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الاعاقة. وقد تعزى أيضاً إلى طبيعة عمل المعلمين التي تتطلب منهم البقاء على اتصال مباشر ومستمر ومتابعة قضايا الطلبة كافة سواء منهم العاديين أو ذوي الاعاقة. ويتفق هذا التفسير مع دراسة كل من Rababaa,2002؛ Hubeidah,2019) التي أشارت إلى عدم وجود فروق تعزى إلى متغير النوع.

النتائج

1-أظهرت النتيجة الأولى أن دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين جاءت بدرجة متوسطة.

2-أفادت النتيجة الثانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة على متوسطات الأداة كلها تعزى إلى متغيرات (النوع، أو المؤهل العلمي، أو سنوات الخبرة).

التوصيات

1-إصدار التشريعات والقوانين التي تلزم المدارس الحكومية والخاصة بتخصيص برامج يومية أو أسبوعية تُعنى بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والتأكيد على تفعيلها على النحو الأمثل.

2- إجراء مزيد من الدراسات المماثلة للتحقق من دور المجالس البرلمانية الطلابية في التعامل مع قضايا الطلبة ذوي الإعاقة للتمكن من تعميم النتائج

المقترحات

1- تسليط الضوء على موضوعات محددة مثل قضية أهمية التعليم المهني بالنسبة للطلبة ذوي الإعاقة وقضية العنف الموجه نحوهم؛ وذلك على عينات أكبر في المجتمع الأردني، أو في مجتمعات عربية أخرى.

2- التواصل مع أصحاب القرار واطلاعهم على الواقع الذي يعيشه الطلبة ذووا الإعاقة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان نوع من تكافؤ الفرص وربط قضاياهم بكرامة الإنسان وحقوقه، إضافة إلى إعطائهم أدواراً قيادية وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم واحتياجاتهم.

المراجع العربية:

1. أبو العلا، مجدي (2006). **اسهامات طريقة خدمة الجماعة في تنمية مهارة الحوار لدى جماعة البرلمان المدرسي.** مقالة منشورة في الشبكة العنكبوتية، المصدر https://ahmedfawy2011.yoo7.com/t250-topic

2. الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، خطط العمل للمرحلة الثانية 2010-2015. الأردن

3. بني يونس، نسيبه (2012). **تقييم برنامج البرلمانات الطلابية وبيان أثره في اكتساب الطلبة المهارات السياسية واتجاهاتهم نحو المواطنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك.

4. الجسار، محمود (2010). البرلمان الطلابي واقع وطموح. **رسالة المعلم**، 49(1+2): 22_49.

5. الخطيب، جمال (2012). تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية. ط2، دار وائل للنشر والتوزيع. عمان/الأردن

6. ربابعة، عمر (2002). **واقع المجالس الطلابية من وجهة نظر الطلبة والمعلمين ومديري المدارس في محافظة عجلون**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

7. سلامة، محمد (2008). تكنولوجيا التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة. دار وائل للنشر، عمان.

8. العزالي، سعيد (2009). التقييم والتشخيص لذوي الاحتياجات الخاصة. دار الوفاء. الاسكندرية.

9. فضول، كريستين (2009). حقوق الاشخاص المعوقين في التشريعات الوطنية، المركز الوطني لحقوق الإنسان، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني الأول عن الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقات / تقييم الأداء والمنجزات (2007-2015).

10. القمش، مصطفى (2007) سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (مقدمة في التربية الخاصة). دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.

11. القمش، مصطفى؛ والسعايدة، ناجي (2008) قضايا وتوجهات حديثة في التربية الخاصة. دار المسيرة. عمان.

12. كيلاني، شادية (2003). واقع البرلمان المدرسي ودوره في تربية الديمقراطية لدى طلاب المدارس الثانوية بمحافظة الدقهلية. **مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة 2** (52):1_61.

13. المصالحة، محمد (2008). **دور البرلمان المدرسي في التنشئة الديمقراطية**. مجلة المفكر 5(5): 54-70.

14. المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، (2014). منشورات الامم المتحدة: المفوضية السامية لحقوق الإنسان. نيويـــورك: الأمم المتحدة.

15. الهبيدة، عهود (2019). واقع البرلمان المدرسي ودوره في التربية الديمقراطية في المدارس الثانوية الخاصة في لواء الجامعة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،27(4)، 280−300.

16. هيلات، خالد (2013). المعايير الصحفية وقضايا الإعاقة. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.عمان/الأردن

17. وزارة التربية والتعليم (2010). **دليل تفعيل ومتابعة مجالس أولياء الأمور والمعلمين والمجالس البرلمانية**، عمان: منشورات وزارة التربية والتعليم.

المراجع الأجنبية

1. Brennan ،C (2007). **India Student Parliament Leads School Change**. Retrieved from https://www.hurights.or.jp/archives/pdf/asia-s-ed/v11/09India%20Student%20Parliament%20and%20School%20Change.pdf
2. Feur ،A. (2009). **Student Board Members make ADIFF**. Conference Organization and development journal ،2 (1).
3. Gilljam ،M. ،Esaiasson ،P. ،&Lindholm ،T. (2010). The voice of the pupils: an experimental comparison of decisions made by elected pupil councils ،pupils in referenda ،and teaching staff. *Educational Assessment ،Evaluation and Accountability* ، *22*(1) ،73-88.
4. Haller ،B. ،Dorries ،B. ،&Rahn ،J. (2006). Media labeling versus the US disability community identity: A study of shifting cultural language. Disability and Society ،21(1) ، 61–75.
5. Murati ،R. (2014). Student parliament in function of training for democratic action. *International Journal of Cognitive Research in Science ،Engineering and Education* ،*2*(1) ،97-99.
6. O'Hare ،P. ،& Gay ،O. (2006). The political process and citizenship education. *London* ، *House of Commons Library*.
7. Puaca ،B. M. (2005). We Learned What Democracy Really Meant": The Berlin Student Parliament and Postwar School Reform in the 1950s. *History of Education Quarterly* ، *45*(4) ،615-624.
8. Royal British Institute. (2009). Students Storm Houses of Parliament. **RIBA Journal** ، 116(6) ،16_22.
9. Verba ،S. (2015). Small groups and political behavior: A study of leadership. Princeton University Press.
10. Wyse ،D. (2001). Felt tip pens and school councils: Children's participation rights in four English schools. *Children & Society* ،*15*(4) ،209-218.